



ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

Available Online: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

**Lecturer.Dr. Saad Dhahir  
Mohammed \***

E-Mail: [saadalbank1968@gmail.com](mailto:saadalbank1968@gmail.com)

Mobile: 07701715714

Salahuddin Provincial Council \*  
Salahuddin / Tikrit  
Iraq

**Keywords:**

- Financial Investment
- Economic Development of Society
- Equity Capital

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received: 09/10/2017  
Accepted: 07/01/2018  
Available Online: 27/08/2019

## Financial Investment Between Targets and Motives

### ABSTRACT

Investment is one of the important factors that enter into the development of countries and the growth of their general economy. Investment is generally intended to acquire the available financial assets at a certain time and for a certain period of time in order to obtain future financial, material and moral flows to the investor and society.

state needs knowledge of financial investment between the objectives and motives that we achieve from the foreign investor so that the host countries of foreign capital are developed and developed countries, which can benefit from the growth of the economy and the development of society.

The structure of our research has been adopted in three topics.

The first topic defines the objectives and motives of financial investment.

The second topic: financial investment globally.

Thus, financial investment is an important and necessary development of society and to meet its economic, knowledge of financial investment among the investor benefit from the growth of structure of our research on three topics including topic that we.

We conclude our research with many conclusions and goals all poured into the advancement of society through a strong economy based on scientific and economic foundations.

© 2019 J.F.A, College of Arts | Tikrit University

\* Corresponding Author: [Lecturer.Dr. Saad Dhahir Mohammed](mailto:Lecturer.Dr. Saad Dhahir Mohammed) / [Salahuddin Provincial Council](mailto:Salahuddin Provincial Council) / [Salahuddin - Tikrit / Iraq](mailto:Salahuddin - Tikrit / Iraq) / E-Mail: [saadalbank1968@gmail.com](mailto:saadalbank1968@gmail.com) / Mobile: 07701715714

# الاستثمار المالي بين الاهداف والدوافع

## الملخص

يعتبر الاستثمار أحد العوامل المهمة التي تدخل في تطور الدول ونمو اقتصادها العام، ويقصد بالاستثمار المالي عموماً اكتساب الموجودات المادية المالية المتاحة في لحظه زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية ومادية ومعنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع.

ان الاستثمارات المالية تتمثل في شكل ارباح للمستثمر ومن خلالها تصب في مصلحة الدولة بزيادة معدل الانتاج والفرص التصديرية وانخفاض نسبة البطالة وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية ومنها ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع بشكل ملحوظ.

ان الاستثمار المالي يعد مصدراً هاماً وإسساسياً للإيرادات التي تحتاجها الدولة لتمويل نفقاتها العامة اللازمة لتنمية المجتمع وتطوره واشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان اهداف البحث شملت معرفة الاستثمار المالي بين الاهداف والدوافع التي نحققها من المستثمر الاجنبي بحيث تعتبر الدول المضيفة لرأس المال الاجنبي هي من الدول المتقدمة والمتطورة والتي يمكن تحقيق الاستفادة منها لنمو الاقتصاد وتطور المجتمع.

ان اعتماد هيكليّة البحث شملت ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول تعريف واهداف ودوافع الاستثمار المالي وفي المبحث الثاني الاستثمار المالي عالمياً وفي المبحث الثالث اهداف الاستثمار المالي في الدول النامية.

ومن هنا يعد الاستثمار المالي مصدراً هاماً وإسساسياً للإيرادات التي تحتاجها الدولة لتمويل نفقاتها العامة اللازمة لتنمية المجتمع واشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وختمنا بحثنا بعدة استنتاجات واهداف كانت تصب جميعها في رقي المجتمع من خلال اقتصاد قوي مبني على اسس علمية واقتصادية رصينة.

© J.F.A. 2019, كلية الآداب | جامعة تكريت

م.د. سعد ظاهر محمد \*

البريد الإلكتروني: saadalbank1968@gmail.com

رقم الجوال: 07701715714

مجلس محافظة صلاح الدين \*  
صلاح الدين / تكريت  
العراق

## الكلمات المفتاحية:

- الاستثمار المالي
- تطوير المجتمع الاقتصادي
- رأس المال

## معلومات البحث

## تاريخ البحث:

الاستلام: 09/10/2017  
القبول: 07/01/2018  
التوفر على الانترنت: 27/08/2019

## المقدمة

ان الاستثمار المالي بشكل عام هو جزء هام من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم ورقي الدول، اما الدول النامية فبالسبيل امامها ما زال طويلا لغرض الاهتمام بالاستثمار المالي والتوسع في مجالاته المتعددة حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقى.

يعتبر الاستثمار احد العوامل المهمة التي تدخل في تطور المؤسسات و كذلك الاقتصاد العام لاي مؤسسة ما او في بلد معين، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة لغرض مواكبة العصر من تطور تكنولوجيا و تقدم باعتبار الاستثمارات الالية الفعالة في تقدم الاقتصاد تسهر الدولة على تنشيطها و توسيعها حسب اهدافها و مهامها و ذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الاعانات المالية و القروض المختلفة وعليه لابد من اعطاء الاهمية الكاملة لعملية التمويل وما ينجز عنها من مصادر و انواع التمويل و كذلك ما يأخذه على وجه الخصوص من معايير ومخططات .

ويقصد بالاستثمار عموما اكتساب الموجودات المادية والمالية المتاحة في لحظه زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية ومادية او معنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع.

ان الاستثمارات المالية تتمثل في شكل ارباح للمستثمر ومن خلالها تصب لمصلحة الدولة بزيادة معدل الانتاج والفرص التصديرية وانخفاض نسبة البطالة وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية ومنها ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

### **مشكلة البحث:**

يعد الاستثمار المالي مصدرا هاما واساسيا للإيرادات التي تحتاجها الدولة لتمويل نفقاتها العامة اللازمة لتنمية المجتمع وتطوره واشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان عدم الاستفادة من استثمار راس المال العالمي يؤدي الى تقليل الإيرادات مما يعني حرمان الدولة من مصدر مهم من مصادر التمويل والتطور .

### **اهداف البحث:**

1- معرفة الاستثمار المالي بين الاهداف والدوافع التي نحققها من المستثمر الاجنبي.

2- تعتبر الدول المضيفة لراس المال الاجنبي هي من الدول المتقدمة والمتطورة والتي

يمكن تحقيق الاستفادة منها في هذا البحث.

### **فرضية البحث:**

تكمن فرضية البحث في اهمية الاستثمارات الاجنبية من خلال التشريعات التي تقوم بها الدول المعنية في بحثنا هذا لغرض الوصول الى اعلى المستويات من الواردات التي يمكن من خلالها تطور المجتمعات نفسها وترتقي في معيشة الفرد الى الصورة التي ترسمها في اهدافها من خلال الرقي الذي تستفاد منه المجتمعات في مواكبة بقية مجتمعات الدول المتقدمة.

## منهجية البحث:

لقد تم اعتماد منهجية البحث التحليلي لتشريعات دول اليابان ومصر من خلال تشريعاتها الخاصة بالاستثمار المالي.

وقد تم استخدام المصطلحات التشريعية في بحثنا هذا على الشركات ورؤوس الاموال من خلال التشريعات والقوانين التي قامت بها الدول المعنية في بحثنا لجذب رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لتحقيق الاهداف المنشودة لرقى مجتمعاتها وتقدم اقتصادها بركب الدول المتقدمة من خلال الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة التي تجلبها معها تلك الشركات.

## نطاق البحث:

### 1- الحدود المكانية:

لقد تم اختيار الحدود المكانية في بحثنا هذا ضمن دول اليابان ومصر وما شملته من تشريعات تخص الاستثمار المالي فيها.

### 2- الحدود الزمنية:

تم اختيار الفترة ما بين 1990 - 2005.

## هيكلية البحث:

لقد تم اعتماد هيكلية بحثنا في ثلاث مباحث سيتم ذكرها على الشكل التالي:

المبحث الاول: تعريف واهداف ودوافع الاستثمار المالي.

المبحث الثاني: الاستثمار المالي عالميا.

المبحث الثالث: اهداف الاستثمار المالي في الدول النامية.

## ❖ المبحث الاول

### ❖ تعريف واهداف ودوافع الاستثمار المالي

لقد ازدهرت عمليات الاستثمار المالي الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي تحت تأثير ايدولوجية التنمية السائدة آنذاك.

وباعتبار ان جميع الدول سائرة في طريق النمو في فترة اواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين لامتلاكها ثروات طبيعية هائلة مما ادى الى تسارع الدول الصناعية وشركاتها للحصول على الامتيازات الاستثمارية للتغلب عن كافة الثروات الطبيعية للدول عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية بالاستثمارات المالية من خلال دفعها لمبالغ التتقيب من خلال شركاتها العاملة المتفق معها لتلك الدول.

لقد تم تطوير الاستثمار المالي في الدول النامية واخذ مراحل متقدمة عن طريق مشاركة رؤوس الاموال الاجنبية لرأس المال الوطني لتلك الدول من خلال التشريعات والتسهيلات التي اقدمت عليها تلك الدول لغرض تطوير مجتمعاتها من خلال زيادة رأس المال الاجنبي وسنت بذلك القوانين التي جعلت رأس المال الاجنبي يتدفق عليها بكثرة<sup>(1)</sup>.

ولغرض توضيح ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: تعريف الاستثمار.

المطلب الثاني: اهداف ودوافع الاستثمار.

### ❖ المطلب الاول

#### ❖ تعريف الاستثمار المالي

يعرف الاستثمار المالي بانه الاستثمار المتعلق بالأسهم والسندات واذونات الخزنة والادوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات.

ان الاستثمار العربي والاجنبي يشمل قيام اصحاب رؤوس الاموال من اشخاص وشركات بالاستثمار في بلد اخر.

كما ان الاستثمار يتميز بالطابع المزدوج وهو يمثل النشاط الاقتصادي الذي يزاوله المستثمر العربي او الاجنبي في البلد الذي يروم الاستثمار فيه بشكل جزئي او كلي<sup>(2)</sup>.

ان توفر مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي مناسب للاستثمار متوفر حد ادنى من الامان يشجع المستثمرين على المخاطرة في عملية الاستثمار بحد ذاتها ويبعث الطمأنينة في نفوس جميع المواطنين من خلال الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ان افضل الاستثمارات المالية للأجانب هي التي تكون بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم الحق في اختيار المشروع الاقتصادي الذي يستثمرون فيه من جهة، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ لهم في هذا النوع من الاستثمار من جهة اخرى.

ان للدول المضيفة الحق في افضلية توجيه المستثمرين نحو ما يلائم مجتمعاتها واحتياجاتها من خلال التشريعات وسن القوانين التي تنظم عملية الاستثمار المالي بشأن رؤوس الاموال التي تدخل الى البلد والتي يجب ان تكون مردوداتها ايجابية وبناءه لتلك الدول.

ان الاعفاءات الضريبية في قانون الضريبة التي تشجع المستثمر وتجذب رؤوس الاموال تكون مقياس حجم تدفق رؤوس الاموال والمشاريع الاقتصادية الاجنبية في مجالات تحددتها الدولة المضيفة في عدة مجالات متعددة مثل الصناعة والتكنولوجيا الحديثة التي تعطي فائدة لتلك المجتمعات مما يجعلها تتطور تدريجيا حسب تلك الاستثمارات والاستفادة من قبل مواطنيها من تلك الخبرات الاجنبية بزجهم بالعمل بنسب متفاوتة مع تلك المشروعات.

ان تحقيق الارباح سوف تكون من اولويات المستثمرين من خلال ضخهم لرؤوس اموالهم من وجهة نظرهم المقبولة حيث تكون المسالة طبيعية وبديهية لان راس المال يبحث عن الربح المادي في الدول المضيفة.

اما الدول المضيفة فسوف يكون همها بعد الربح المادي الطبيعي هو التطور في المجالات الصناعية كافة التي ترافق تلك الاستثمارات الاجنبية من خلال زجها في اكثر من مجال للاستفادة

من تطور وتقدم منشاتها الحيوية والصناعية من خلال الاجهزة الحديثة والخبرات التي ترافق تلك الاستثمارات (3) .

كذلك يمكن الحصول على تقنيات الجديدة والمتطورة لتلك البلدان صاحبة رؤوس الاموال من خلال عملها في تلك المشاريع.

لذا نستطيع ان نعتبر هذا التعريف قاصر لانه لم يوضح الجوانب والاهداف التي يروم ان يحققها البلد المضيف لتحقيقها نتيجة لجلب رأس المال الاجنبي وسنتكلم عن اهدافها في المبحث الثاني.

### ❖ المطلب الثاني

#### • اهداف ودوافع الاستثمار

ان الاهداف والدوافع التي يسعى اليها المستثمر صاحب رأس المال من البلد المضيف تجعل منه العمل ضمن مصلحة مع البلد المضيف للعمل على تحقيق تلك الاهداف من خلال الاجراءات والتشريعات التي تقوم بها الدول المضيفة لغرض جلب رؤوس الاموال والمستثمرين الاجانب من خلال تسهيلات التعاملات للترغيب في قدوم المستثمر والقيام بمساعدته على تحقيق الاهداف لكلا الطرفين مما يضمن النجاح لتلك المشاريع وعائداتها وفوائدها للجميع.

وفيما يلي اهم الاهداف والدوافع التي يسعى اليها المستثمر .

#### اولاً: اهداف المستثمر:

ومن الاهداف التي يمكن تحقيقها من قبل المستثمر ما يلي (4) .

1. ان من اولويات المستثمر الحصول على مواد الاولية من الدول المضيفة فيها لأجل استخدامها في صناعتها وتطويرها.
2. الاستفادة القصوى من قبل المستثمر الاجنبي للتشريعات والقوانين والتسهيلات التي تقوم بها الدول المضيفة لغرض اتمام عملية استثمار بالشكل الصحيح.
3. ان المستثمر الاجنبي سيبحث عن اسواق جديدة لغرض تصريف بضائعه مما يوفر عائدات للبلد المضيف بما يخدم مصلحته في تحقيق الربح المادي.
4. يسعى المستثمر الاجنبي للعمل بالاستثمار بالدول النامية وذلك من خلال كثرة الايدي العاملة ونسبتها البسيطة حيث يستفاد من هذا الامر لجني اكبر عائد مالي ممكن.
5. ان من اهداف المستثمر تحقيق الارباح العالية لنفس الصناعات التي يستخدمها في بلدة ولكنها تجني مردودات عالية في بلدان الدول النامية وذلك للطلب الكبير عليها وتوفر المواد الخام والرخيصة من البلدان المضيفة.
6. ان امتلاك التكنولوجيا الحديثة لدى المستثمر يجعل من شركاته منافس قوي لشركات البلد المضيف لنفس المواد مما يجعله يتغلب عليها.

7. ان مخاطر الاستثمارات في الدول النامية لرؤوس الاموال الاجنبية تكون قليلة ومعدومة وذلك لطلبها من قبل الدول المضيفة ومواطنيها.

**ثانيا: اهم دوافع البلدان المضيفة للاستثمار المالي:**

ان اهم الامتيازات التي تحصل عليها الدول المضيفة من الاستثمارات الاجنبية تتلخص في النقاط التالية في ادناه (5) :

1. تستفيد الدول المضيفة من التقدم والتطور التكنولوجي الحديث والتي تتمتع بها الدول المستثمرة من خلال الخبرات التي تمتلكها في كثير من الامور التي تخص رقي وتقدم المجتمعات في مجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
  2. تساعد الاستثمارات الاجنبية في توظيف العمالة ليتم من خلالها القضاء على مشكلة البطالة المنتشرة في الدول النامية من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من العمالة.
  3. ان اغلب تشترط على المستثمرين تصدير منتجاتها الى الخارج لرفع مستوى الدخل من خلال زيادة نسبة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات والتقليل من الواردات من خلال زيادة نسبة الانتاج المحلي لكي يتم استبدالها بالسلع المستوردة.
  4. الاستفادة من الخبرات الاجنبية من خلال تدريب اليد العاملة المحلية على الاعمال الادارية والفنية المتطورة من خلال استخدام وسائل الانتاج المتقدمة.
  5. الاستفادة من تطوير حركة التجارة في البلدان النامية من خلال دخولها الاسواق التجارية العالمية الجديدة لغرض تحسين اقتصادها ومنتجاتها الوطنية.
- ان الحماية القانونية للمستثمر تكون من ضمن اولويات المستثمر التي يسعى لتحقيقها للحصول على المواد الاولية والاعفاءات الضريبية، كما يسعى البلد المضيف الى تحقيق الرقي المجتمعي من خلال التقدم الصناعي.

❖ **المبحث الثاني:**

❖ **الاستثمار المالي عالميا:**

ان اختلاف الاهداف الاستثمارية بين الدول المتقدمة والدول النامية ينبع من اختلاف تلك الاهداف التي تبحث عن تحقيقه كلا منهم من خلال استغلال الدول المتقدمة لتشريعات وقوانين الاستثمار في الدول النامية لغرض تحقيق اهدافها التي تختلف كلياً عن الاهداف للدول النامية. ان ملخص بحثنا سيكون عن المستثمر الياباني سيكون من خلال لقاء نظرة شمولية على قوانين الاستثمار فيها كدولة متقدمة متطورة تسعى الى الاستفادة من الاستثمارات الخارجية التي تعتمد عليها لغرض تطوير اقتصادها ورقي مجتمعاتها .

اننا نلاحظ من خلال دراستنا لدولة اليابان المتقدمة نجد انها تسعى دائما رغم استثماراتها الكثيرة و راس مالها العالي الى الحفاظ على اسواقها الداخلية ومنتجاتها الوطنية التي حصلت



عليها، وسنحاول قدر الامكان البحث في هذه التجربة الناجحة في دولة اليابان من خلال التحليل لقوانينها الوطنية الخاصة عن الاستثمار و المنظمة له للاستفادة منها.

### المطلب الاول

#### • التشريع الياباني الاستثماري

ان الاستثمار المالي في امبراطورية اليابان قد مر بعدة اجراءات و قوانين تشريعية استثمارية منذ عام 1950 م ك اول اصدار لقانون رؤوس الاموال الاجنبية الذي نص على مادة الاولى ان كل الاستثمارات الاجنبية مسموح بها في امبراطورية اليابان بشرط ان يؤدي ذلك الى الاكتفاء الداخلي الذاتي ونمو اقتصادها و تحسين مردوداتها الاقتصادية (6) .

ان صدور اول تعديل على القانون الاستثماري السابق كان عام 1956 م حيث ادخل اول تعديل يشترط عدم الحاجة الى اي اذن سابق من قبل المستثمرين الاجانب في امبراطورية اليابان ما دام المستثمر يقوم بالتنازل عن الضمان التي تمنحه له القوانين بإعادة تصديره لرأس المال و الارباح الناتجة الى الخارج .

ومن هنا نجد ان الاقتصاد الياباني استفاد من هذا التعديل بالحفاظ على العملة الصعبة كي لا تتأثر اسواقه بتصدير الارباح و رأس المال الى خارج امبراطورية اليابان .

ان القوانين والتشريعات ضمنت عدم زيادة حصة المستثمر الاجنبي عن 49% من اجمالي رأس المال لاي مشروع مقترح حيث عدل هذا البند بزيادة النسبة عام 1963 م الى 50% من اجمالي رأس المال المدفوع للاستثمارات الاجنبية وبقية الكثير من القطاعات الرئيسية وخاصة الامريكية بهذه القيمة ولم تتجاوزها في كافة الصناعات التي لم يكتمل نموها .

ان عدم الرضا لدى الشركات العالمية الكبرى وخاصة الامريكية عن هذا البند فقامت بالضغط على حكوماتها لتغيير القانون الياباني الاستثماري وانتهاج سياسة اكثر مرونة في مواجهة الاستثمارات و اثمر هذا الضغط على قيام الامبراطورية اليابانية بتعديل قانون الاستثمار عام 1967 م من خلال تعديل بعض بنوده التي تخص استثمار رؤوس الاموال الاجنبية و تحريرها ليشمل 50 قسم صناعي قسمة الى مجموعتين رئيسيتين هما:

**المجموعة الاولى:** تعديل ثلاث وثلاثون صناعة من الاستثمار المباشر التي يكون فيها استثمار رؤوس الاموال الاجنبية باتجاه نسبي لتحريرها ورفع القيود عنها من خلال موافقة مجلس الاستثمار الياباني اذا توفرت بها الشروط التالية :-

1. يشترط على الاستثمارات الاجنبية دفع 50% من رأس مال المشروع كحد اعلى .
2. يشترط على الاستثمارات الاجنبية ان تكون هناك خبرات لدى الطرف الياباني .
3. يشترط ان لا تزيد حصة الشركات اليابانية عن ثلث رأس المال في حالة تعددها .
4. يشترط عدم حصول موافقة الشركات الصغرى بقراراتها لشركاتها الام كي لا تتدخل في اي قرار او عمل تقوم به الشركة الوليدة .



**المجموعة الثانية:** لقد تم اضافة اكثر من ثلاثمائة وعشر صناعات جديدة الى المجموعة الاولى عام 1970 م ونقل سبعة عشر صناعة الى المجموعة الثانية (7) .

### ❖ **المطلب الثاني**

#### ❖ **تحليل قانون الاستثمار الياباني**

لقد بقيت الصناعات المهمة في امبراطورية اليابان خاضعة لإجراءات ونظام مشدد حسب القوانين الاستثمارية القديمة لغاية عام 1973 م حيث تم تعديلها ورفع القيود عنها لغرض الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المتعلقة في كافة المجالات الصناعية و الزراعية والصحية و النفطية والجلود و الالكترونيات لغرض تصدير هذه الصناعات المحلية الى خارج اليابان وذلك من خلال استثمار هذه الصناعات المهمة في الدول الاخرى .

ويمكن ان نلخص اهم فوائد هذه التعديلات الاتية :

1. لقد حرص القانون الياباني بتحديد نسبة المستثمر لغرض دخول المستثمرين اليابانيين الى الاسواق العالمية من خلال المستثمرين الاجانب لبقاء الامور بيد الشركات اليابانية بشروطها التشريعية .
2. لقد حرص المشرع الياباني على النمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في امبراطورية اليابان.
3. لقد حرص المشرع الياباني على تحسين الاقتصاد الداخلي من خلال رفع و تحسين ميزان المدفوعات.
4. لقد حرص المشرع الياباني على ضرورة وجود الشريك الياباني في الصناعات التي تخضع للاستثمار من خلال شروطه لغرض الاستفادة منها بتطوير اليد العاملة اليابانية و كسبها للخبرات العالمية من خلال النظم والتقنيات الاخرى في الدول المتقدمة .
5. ان فرض القيود و الشروط على الاستثمارات الاجنبية من خلال تنازلها عن الاعفاء الممنوح لها بتحويل العملة الصعبة الى الخارج والتي يكون الاقتصادي الداخلي الياباني و اسواقه بأمس الحاجة اليها لغرض الحفاظ على الاسعار وعدم حدوث اي تضخم يضر بها مستقبلا.

### ❖ **المبحث الثالث**

#### • **اهداف الاستثمار المالي في الدول النامية**

ان اهم اهداف الدول النامية هي جذب الاستثمارات الاجنبية ورأس المال لغرض تحقيق النهضة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الصحية للحاق بركب الدول الصناعية و التجارية من خلال استخدامها للاستثمارات الاجنبية للتكنولوجيا الحديثة وذلك من خلال القوانين و التشريعات و الاجراءات المبسطة التي تقوم بسنها لكي تمهد الطريق لقدم تلك الاستثمارات التي تستفاد منها لرقى وتطور مجتمعاتها.

وهنا نستطيع ان نذكر اهم الاهداف الاستثمارية التي تسعى اليها الدول النامية من خلال بحثنا هذا لقوانين وتشريعات جمهورية مصر العربية في مجال الاستثمار وما هي اهم الاهداف التي تسعى للوصول اليها باعتبارها من الدول النامية.

### ❖ المطلب الاول

#### • اهداف الاستثمار المصري

قامت جمهورية مصر العربية بتشريع قانون الاستثمار رقم 65 سنة 1971 م ولكنه لم يأتي بالمردودات المرجوة منه حتى 1973 م وذلك بسبب الحرب العربية الصهيونية رغم الاستقرار السياسي التي كانت تتمتع به ، حيث اقدمت على سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 م لقانون استثماري جديد يحمل الرقم 43 يتضمن استثمار رؤوس الاموال العربية و الاجنبية في جمهورية مصر العربية .

ولغرض الحصول على النتائج و الاهداف المرجوة من الاستثمارات الاجنبية اجرت عليه التعديل رقم 32 لسنة 1977 م واقبته بتعديلات اخرى كان اخرها تشريع قانون جديد للاستثمارات العربية و الاجنبية رقم 230 لسنة 1989 م لازال معمول به لغاية كتابة بحثنا المتواضع هذا . وقد شمل القانون المصري الجديد على ثمانية وخمسون مادة قسمة الى اربع ابواب كما يلي :-

الباب الأول: الاستثمار الحقيقي في راس المال العربي و الاجنبي .

الباب الثاني: الاستثمار بمشاركة كافة المشاريع .

الباب الثالث: تنظيم ادارة الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الرابع: العمل على تطوير و انشاء الاسواق الحرة .

لقد اوجد القانون ضمانات حقيقية لراس المال العربي و الاجنبي المستثمر في مصر من تقلبات النظام الاجتماعي في جمهورية مصر العربية وما يحدث بها من تغيرات السياسات الاقتصادية ، سنوردها كما يلي (8):

1. عدم جواز نزع ملكية العقارات للمشروعات بشكل كلي او جزئي الا لمقتضيات المصلحة العامة ويتم التعويض عنها تعويضا بشكل يناسب قيمتها السوقية .

2. تعتبر الشركات التي تستثمر مالا اجنبيا او عربيا من شركات القطاع الخاص ولو كان

المال المصري المشارك مملوكا للقطاع العام اي يعني ان الشركات الوليدة تخضع لأحكام

التشريعات الخاصة التي يحكمها القانون الخاص .

3. ان الضمانات الحقيقية هي عدم جواز الحجز على اموال المشروع للمستثمر او تجميدها

او مصادرتها او فرض الحراسة القضائية الا بأمر قضائي وهذا يعني ان الاجراءات

الغير قضائية يكون الحكم فيها جائز .

واضافةً لذلك جاء القانون المصري بعدد من الاستثناءات ووفقا لمواد القانون التي تختص

بشان الاستثمار العربي والاجنبي.

**أولاً:** تستثنى المشاريع الاستثمارية العربية والاجنبية من قواعد تأسيس الشركات المعمول بها في هذا القانون.

**ثانياً:** لا تنقيد المشروعات الاستثمارية بعدد معين من اعضاء مجلس ادارتها او من ينوب عنهم عند التصويت ويعتبر استثناء لها للقيام بأعمالها .

**ثالثاً:** تستثنى المشاركة من قبل العاملين لتلك الشركات لنص المادة 83 من قانون الشركات في مجلس ادارتها.

**رابعاً:** تستثنى الشركات العربية و الاجنبية المستثمر من نص المادة 93 من قانون الشركات بوجود اغلبيه مصريه بها .

علما ان القانون شمل على كثير من الاعفاءات و الاستثناءات التي شملت المستثمرين العرب و الاجانب لغرض جذبهم للعمل بداخل جمهورية مصر العربية لم نذكرها في بحثنا هذا و انما اكتفينا بالإعفاءات السابقة ك مثال على ذلك .

### ❖ **المطلب الثاني**

#### • **تطلعات جمهورية مصر العربية لجذب المستثمرين:**

ان اهم التطلعات التي تبنتها قوانين وتشريعات جمهورية مصر العربية لجذب المستثمرين ورؤوس الاموال كانت تتضمنها تلك القوانين ومنها القانون الاخير ذي الرقم 230 لسنة 1989 والتي تضمنت عدة امور مشجعة وجاذبة للمستثمرين العرب والاجانب من خلال موادها المبسطة الشاملة على الضمانات و الاعفاءات الكثيرة و التي سنذكر قسم منها في ادناه :

1. شمل قانون الاستثمار كافة الاعفاءات الضريبية المقررة لمشاريع الاسكان والتي ضمنها

القانون لمدة خمسة عشر عاما يمكن زيادتها الى خمسة اعوام اخرى بناءً على توصية و مقترح ترسله هيئه الاستثمار المختصة .

2. يمكن زيادة الاعفاءات الضريبية لمشاريع الاسكان داخل المناطق الجديدة و المناطق النائية الى سنتين اضافيتين بعد ان ضمن لها القانون مدة 10 سنوات .

3. شمول الاعفاءات الضريبية للتوسعات العمرانية في المشاريع القائمة وذلك لهدف زيادة قدرتها و استثمار اموالها في حالة قيامها بالتطوير و التوسيع لتلك المشاريع اين كانت .

4. شمول الاعفاءات الضريبية لكافة المشاريع القائمة بهدف تصويبها المالي لمدة ثلاث سنوات وفقا لضوابط تقررها الهيئة العامة للاستثمار .

5. شمول الاعفاءات الضريبية على دخل الشركات من خلال تشجيعها للاستثمار في المشاريع التي يمكن ان تحدد شكل الشركات المساهمة بها .

6. شمول الاعفاءات ذات الاهمية الخاصة بالاقتصاد المصري من مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية او السكنية وبعض المشروعات التي تأخذ درجة من الاهمية .

- ان هذا التحليل الموجز من التطلعات المصرية من خلال الاعفاءات الضريبية لجلب المستثمر العربي و الاجنبي قد ساعد في جلب تلك الاستثمارات بجمهورية مصر العربية والتي سوف نحاول تحليلها و استنتاج اهدافها التي يسعى اليها المشرع من خلال قانون 230 لسنة 1989 م الخاص بالاستثمار في كيفية الوصول الى أهدافه المشهودة من خلال النقاط التالية :-
1. اعطاء المستثمر المصري جميع الحقوق و الضمانات التي يتمتع بها المستثمر العربي و الاجنبي لغرض تحفيزه على الاستثمار .
  2. تخصيص الهيئة العامة للاستثمار والتي يتعامل من خلالها المستثمرون بكافة مشاريعهم القائمة او الجديدة منذ البداية و حتى النهاية.
  3. تشجيع ودعم مشروعات الاستثمارية في المجالات ذات الاولوية القومية للدولة.
  4. اهم اهداف المشرع المصري هو القضاء على مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل كثيرة بالاستثمارات العربية و الاجنبية العاملة في مصر .
  5. يهدف المشرع المصري على اكتساب الخبرات و التقنيات الفنية المتطورة في مجال النظم الادارية والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها دول المستثمرين .
  6. ان من اهداف المشرع المصري هو توجيه الخصخصة و الاعتماد على القطاع العام لزيادة ثقة المستثمر العربي و الاجنبي لغرض التعاون الايجابي مع المستثمر المصري .
  7. يسعى المشرع المصري الى تقليص العجز في ميزان المدفوعات .

### الاستنتاجات والتوصيات

#### **أولاً: الاستنتاجات:**

- لقد توصلنا من خلال بحثنا هذا لعدة استنتاجات نذكرها في ادناه:
- أولاً:** ان انتقال رؤوس الاموال الاجنبية يستصحب معه الخبرات و التقنيات الفنية المتطورة الحديثة التي يمكن ان تساهم في تطوير المجتمعات وتنمية قدرتها من خلال ذلك.
- ثانياً:** ان النفع الذي يعود على المستثمرين من خلال تحقيق الارباح في البلدان النامية تجعل من زيادة فرصة هذا المشاريع قائمة لغرض الاستفادة منها الى اقصى حد.
- ثالثاً:** ان اهم دوافع الدول المضيفة من الاستثمارات الاجنبية هيا الحصول على العملة الصعبة لسد النقص الحاصل فيها لغرض تقوية مشاريعها الثقافية و الصناعية والاجتماعية و الصحية وتطور مجتمعاتها نحو الافضل بفضل هذه الواردات.
- رابعاً:** ان من اهداف الاستثمار في الدول المتقدمة هو الحفاظ على النمو الاقتصادي من خلال زيادة ميزان المدفوعات.
- خامساً:** ان الدول النامية لا زالت حديثة العهد في مجال الاستثمار من خلال اصدارها لتشريعات وقوانين تجارتها المحدودة وتسعى دائماً للتقدم في هذا المجال لمواكبة بقية الدول المتقدمة .

**سادساً:** ان مقياس الدول وتقدمها في مجال الاستثمارات هو من خلال قيامها بتشريعات القوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي واعطاء الضمانات و الاعفاءات التي تجذب رؤوس الاموال للمستثمرين من خلال دراسة موسعة ودقيقة لعائداته وزيادة خبراتها و تطور شركاتها العاملة في القطاع الخاص .

#### **ثانياً: التوصيات:**

ان اهم التوصيات التي نذكرها في بحثنا هذا يمكن ان نحددها بالنقاط الاتية :  
**أولاً:** ان المشاركة الضرورية لرأس المال الوطني مع رأس المال الاجنبي وخاصة في الدول التي لديها موارد حيث يمكن ان يحقق الاهداف التالية:

1. ان وجود العناصر الوطنية التي تتابع المشاريع الاستثمارية الاجنبية عن قرب وتشارك فيها من خلال الادارة وبشكل فعلي يسهم في انجاحها.
2. ان منح الاطمئنان لمشاريع المستثمرين العرب و الاجانب تجذب رؤوس الاموال بشكل موسع وتساعد تلك البلدان بالنهوض بواقعها الاقتصادي.

**ثانياً:** ان اعطاء الامتيازات للمستثمر المحلي أسوة بالمستثمر الاجنبي تعطي الرغبة بالعمل و استثمار الاموال المحلية واعطاء نهضة حقيقة لمجتمعات تلك البلدان.

**ثالثاً:** ان قانون الاستثمار يجب ان يكون واضح ومفهوم وان تكون الشخصية القانونية الاتي تنشأ في الشركات الوليدة واضحة المعالم .

**رابعاً:** يجب ان يفرض على المستثمرين الاجانب عدم تصريف منتجاتهم التي يقومون بإنتاجها في الاسواق المحلية لعدم تضاربها مع المنتج المحلي الذي يكون له تأثير واضح على الاسواق الداخلية في البلد المضيف والمنتجات الوطنية .

#### **الخاتمة**

بعد التطور الذي وصلت اليه الدول المتقدمة و النمو الاقتصادي الذي حققته ، فقد ادركت الدول ان السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو اقامة مشاريع استثمارية و استغلال ثروتها على احسن وجه و على هذا الاساس يجب توفير معطيات احصائية دقيقة و معرفة وافية للحاجيات و التغيرات المستقبلية.

قد تمكنا من اجراء دراسة على جانب كبير من الموضوعية و الفعالية لاتخاذ القرار الاحسن و الامثل لهذه المشاريع الاستثمارية و ذلك لا يتم الا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها و تجسيدها على ارض الواقع ، علما ان مصادر التمويل هذه تختلف من مصادر داخلية التي تعبر عن استقلالية المؤسسة و قدرتها على التمويل الذاتي ، و موارد مالية خارجية التي تلجا اليها المؤسسة العاجزة عن تمويل مشاريعها الاستثمارية بنفسها و لا يكون هذا الاخير (التمويل) الا وجود جهاز مصرفي يضمن تمويل هذه الاستثمارات تمويلا فعالا اخذا بعين الاعتبار الضمانات المأخوذة من الزبائن.

لهذا اقتضت الضرورة دخول المستثمر الاجنبي الذي يملك راس المال من خلال التطور الاقتصادي الحاصل في بلدانهم بمشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الى البلدان النامية لغرض الاستغلال الامثل للمشاريع من خلال شراكة اقتصادية تضمن للبلد المضيف للاستثمار الاستفادة من راس المال الاجنبي.

ان ضمان الربح للمستثمر الذي يساعده على البقاء و ادامة المشاريع من خلال توفير الارضية المناسبة له للعمل واعطاءه الامتيازات التي تسهل عملهم من خلال تشريع القوانين التي تساعد على استمارة راس المال الاجنبي بصورة صحيحة في البلد و ضمن الشروط الذي يضعها المشرع والتي تضمن الاحقية بين الطرفين للاستفادة من خبرات والتطور الذي تتمتع به الدول الراس مالية .

يعد الاستثمار المالي بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، اما المجتمعات النامية فالسبيل امامها ما زال رحبا للاهتمام بالاستثمار المالي والتوسع في مجالاته حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقي.

#### القوانين

1. الدستور العراقي سنة 2005.
2. قانون الاستثمار الياباني الصادر سنة 1950 والتعديلات المصاحبة له.
3. قانون الاستثمار الليبي رقم 5 لسنة 1997.
4. قانون الضرائب الليبي رقم 64 لسنة 1973 .
5. قانون الاستثمار المصري رقم 42 لسنة 1974.
6. قانون الاستثمار المصري 32 لسنة 1977.
7. قانون الاستثمار المصري 235 لسنة 1989.

## الهوامش

- (1) د. حسام محمد عيسى. نقل التكنولوجيا. دراسة في الآليات القانونية. دار المستقبل العربي. مصر. القاهرة. الطبعة الأولى. سنة 1978. ص 190.
- (2) د. يحيى عبد الرحمن رضا. الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية. دار النهضة العربية. مصر. القاهرة. سنة 1994. ص 18
- (3) أ. طاهر حيدر حردان. مبادئ الاستثمار. دار المستقبل للنشر والتوزيع. الأردن. عمان. الطبعة الأولى. سنة 1997. ص 13.
- (4) حسني علي خريوش وآخرون. الاستثمار بين النظرية والتطبيق. دار زهران للنشر والتوزيع. الأردن. عمان. سنة 1999. ص 18
- (5) د. يحيى عبد الرحمن رضا. الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية. دار النهضة العربية. مصر. القاهرة. سنة 1994. ص 38.
- (6) د. فاروق احمد الأبروشي. الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية. دار النهضة العربية. مصر. القاهرة. سنة 1994. ص 38.
- (7) أ. طاهر حيدر حردان. مبادئ الاستثمار. دار المستقبل للنشر والتوزيع. الأردن. عمان. الطبعة الأولى. سنة 1997. ص 25.
- (8) د. حسام محمد عيسى. نقل التكنولوجيا. دراسة في الآليات القانونية. دار المستقبل العربي. مصر. القاهرة. الطبعة الأولى. سنة 1978. ص 83.



## **Resources**

- 1- d. Hussam Mohammed Issa Free Membership. Technology transfer. Study of legal mechanisms. Arab Future House. Egypt. Compelling. First edition. Year 1978. p. 190.
- D. Yehia Abdel Rahman Reda. Legal aspects of non-national companies. Arab Renaissance House. Egypt. Cairo. Year 1994. p. 18.
- 3- a. Taher Haider Hardan. Principles of Investment. Future House Publishing & Distribution. Jordan. Oman. First edition. Year 1997. p. 13.
- 4 - d. Hosni Ali Khreoush and others. Investment between theory and practice. Zahran Publishing & Distribution House. Jordan. Oman. Year 1999. p. 184.
- 5 - d. Yehia Abdel Rahman Reda. Legal aspects of non-national companies. Arab Renaissance House. Egypt. Cairo. Year 1994. p. 38.
- 6 - d. Farouk Ahmed Alabroshi. Legal aspects of non-national companies. Arab Renaissance House. Egypt. Cairo. Year 1994. p. 38.
- 7- a. Taher Haider Hardan. Principles of Investment. Future House Publishing & Distribution. Jordan. Oman. First edition. Year 1997. p. 25.
- 8- d .Hussam Mohammed Issa Free Membership. Technology transfer. Study of legal mechanisms. Arab Future House. Egypt. Compelling. First edition. Year 1978. p. 83.

## المصادر

- 1- د. حسام محمد عيسى .نقل التكنولوجيا. دراسة في الآليات القانونية. دار المستقبل العربي. مصر .قاهرة .الطبعة الأولى. سنة 1978. ص190 .
- 2- د. يحيى عبد الرحمن رضا. الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية. دار النهضة العربية. مصر .القاهرة .سنة 1994. ص18 .
- 3- أ. طاهر حيدر حردان .مبادئ الاستثمار. دار المستقبل للنشر والتوزيع. الأردن .عمان .الطبعة الأولى. سنة 1997. ص13 .
- 4- د. حسني علي خريوش وآخرون .الاستثمار بين النظرية والتطبيق. دار زهران للنشر والتوزيع. الأردن .عمان .سنة 1999. ص184 .
- 5- د. يحيى عبد الرحمن رضا. الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية. دار النهضة العربية. مصر .القاهرة .سنة 1994. ص38 .
- 6- د. فاروق احمد الابروشي. الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية. دار النهضة العربية. مصر .القاهرة .سنة 1994. ص38 .
- 7- أ. طاهر حيدر حردان .مبادئ الاستثمار. دار المستقبل للنشر والتوزيع. الأردن .عمان .الطبعة الأولى. سنة 1997. ص25 .
- 8- د. حسام محمد عيسى .نقل التكنولوجيا. دراسة في الآليات القانونية. دار المستقبل العربي. مصر .قاهرة .الطبعة الأولى. سنة 1978. ص83 .